

التسعير أثاره وجدواه في مجابهة تفاقم الأسعار

Pricing: Its Effects and Effectiveness in Combating Price Inflation

د. الرشيد عبدالوهاب البشير .

استاذ الاقتصاد بجامعة افريقيا العالمية (السودان)، alrasheedabdulwhab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/13 تاريخ القبول: 2025/03/21 تاريخ النشر: 2025/03/27

ملخص:

مع التزايد المستمر في اسعار السلع والخدمات وعجز المواطنين عن الشراء يتسأل المواطن اذا كان في تحديد سعر للسلع من جانب الحكومة الحل لهذه المشكلة وهنا سنلقي الضوء علي هذا الموضوع من الجانب الاقتصادي، وعليه فإن يلعب التسعير دورًا محوريًا في ضبط الأسواق، حيث يؤثر بشكل مباشر على مستويات العرض والطلب. عندما ترتفع الأسعار بشكل مفرط، يمكن للتسعير المدروس أن يحد من التضخم عبر آليات مثل التسعير التنافسي أو التسعير القائم على التكلفة. يساهم ذلك في تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح وحماية المستهلك. كما أن سياسات التسعير تؤثر في سلوك المشتريين، فقد تؤدي الأسعار المرتفعة إلى تقليل الاستهلاك، مما يحد من الضغوط التضخمية، من جهة أخرى، قد تدفع الأسعار المنخفضة المنتجين إلى تحسين كفاءة الإنتاج لخفض التكاليف، تسهم الضرائب والرسوم المفروضة على بعض السلع في التأثير على تسعيرها، مما يجعلها أداة اقتصادية مؤثرة، يساعد التسعير المرن في امتصاص الصدمات الاقتصادية وتقليل التقلبات الحادة. لهذا، يعد التسعير سياسة فعالة لمجابهة تفاقم الأسعار إذا طُبّق بحكمة.

الكلمات المفتاحية: التسعير، دور الدولة، الانفاق الحكومي

¹ استاذ الاقتصاد بجامعة افريقيا العالمية - عضو المجلس العلمي للجامعة عميد كلية الاقتصاد و العلوم الادارية و السياسية بجامعة افريقيا العالمية (سابقا)، نائب رئيس اول FVP بنك فيصل الاسلامي البحرين فروع الباكستان و السعودية (سابقا لمدة 7 سنوات)، المستشار الاقتصادي مؤسسة نقد البحرين (البنك المركزي - سابقا لمدة 10 سنوات)، نائب مدير عام بنك السودان المركزي (سابقا)

abstract :

With the continuous increase in the prices of goods and services and the citizens' inability to afford them, people wonder whether government-imposed price controls could be the solution to this issue. Here, we will examine this topic from an economic perspective. Pricing plays a crucial role in market regulation, directly affecting supply and demand levels. When prices rise excessively, well-planned pricing can curb inflation through mechanisms such as competitive pricing or cost-based pricing. This helps maintain a balance between profitability and consumer protection. Additionally, pricing policies influence consumer behavior, as high prices may lead to reduced consumption, thereby easing inflationary pressures. On the other hand, low prices may push producers to enhance production efficiency to reduce costs. Taxes and duties imposed on certain goods also affect their pricing, making them a significant economic tool. Flexible pricing helps absorb economic shocks and mitigate sharp fluctuations. Therefore, when applied wisely, pricing serves as an effective policy in addressing rising prices.

مقدمة:

في ظل الظروف المعيشية الضاغطة وظاهرة تفاقم الأسعار والمطالبة بتدخل الدولة لمجابهة هذه الظاهرة بالقيام بتحديد الأسعار (التسعير) فقد كلفني القارئون على أمر هذه الندوة بإعداد مساهمة تتناول المنحى الاقتصادي فيما يتصل الأسواق وتحديد الأسعار ومدى تدخل الدولة (اي دولة) في مثل هذه الحالات وكذلك آثار وجدوى المبادرات الرامية لمقاطعة السلع "غالية الثمن" تحت شعار "الغالي متروك"

وعند البدء في الكتابة نخوضا بهذا التكاليف الذي شرفت به وجدت انه لابد من الحديث عن الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وترتيبات التبادل والأسواق في تلك النظم لذلك رأيت إعداد ملحق موجز عن الاقتصاد والنظم الاقتصادية وسبل مواجهة المشكلة الاقتصادية يرفق بهذه العجالة درءا للتعقيدات التي توقعت حدوثها إذا جاء ذلك في متن هذه المذكرة مع استصحاب ما ورد بالملحق عند الموقع المناسب للنقاش وابدأ أولا بالحديث عن دور الأسعار أو القيم في الاقتصاد.

٢. فبالنسبة للمشروعات والأعمال

تحدد إيرادات المشروع وتكاليفه وبالتالي أرباحه

تحدد الأسعار الفن الإنتاجي أى كيفية مزج عناصر الإنتاج لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة من الموارد

تحدد الأسعار توزيع الناتج من السلع والخدمات من خلال الدخول التي يحصل عليها الأفراد والتي تمثل أسعار وأثمان عناصر الإنتاج التي يسهم بها الأفراد في عملية الإنتاج

الأسعار تحدد السلع والخدمات التي يمكن للأفراد الحصول عليها لى الإجابة على أسئلة الاقتصاد "ماذا ننتج وكيف ننتج ولمن ننتج"

٣. وأما أهمية الأسعار في الاقتصاد فتتمثل في أنها :

١. أداة محاسبية هامة لقياس قيمة الناتج القومي

٢. أداة محاسبية للتبادل بين المشروعات والأفراد

٣. أداة قياس لحساب الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع

٤. أداة لإعادة توزيع الدخول بتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات بأسعار أقل من تكلفة

إنتاجها كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً

السوق تعريفه وآلياته :

تطور مفهوم السوق مع تطور حاجات ورغبات الأفراد فقد كان الإنسان الأول يشبع حاجاته ورغباته المحدودة والبسيطة بما يجنيه ويتوفر له وفي التطورات اللاحقة وتعدد الحاجات والرغبات بدأ الأفراد ينتجون ما يقدرون عليه من السلع ومبادلة ذلك مع منتجي السلع الأخرى على نظام المقايضة ومع إن

هذا النظام أدى أغراضه في تسهيل التبادل العيني مع ما يشوبه من عيوب ومعوقات في التبادل إلا انه بتطور الحاجات والرغبات وأعداد السكان اقتضى الأمر وجود مكان مادي يجتمع فيه الناس للتبادل والبيع والشراء ومرة أخرى وتطور وسائل المواصلات والاتصالات والإنتاج والتجارة الدولية والاستيراد والتصدير كل ذلك اقتضى التوسع في مفهوم السوق فصارت للكثير من السلع أسواق عالمية مثل السكر والقمح والنفط كما صار لسلع أخرى أسواق محلية أو إقليمية حسب طبيعة السلعة وموصفاتها وصار مسمي السوق يشير إلى قرارات ورغبات المتعاملين (البائعين والمشتريين) ليس بالضرورة في مكان مادي

للم سوق المنافسة الكاملة

للم يتم تحديد الأسعار في سوق المنافسة الكاملة وفقا لتفاعل عوامل العرض والطلب

❖ **ويقصد بالطلب:** الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها من خدمة او سلعة معينة بسعر معين في زمن معين وسوق معين مع المقدرة على الشراء

❖ **كما يقصد بالعرض:** تلك الكميات التي يرغب البائعون في بيعها عند سعر معين وزمن معين ومكان معين مع توفر المقدرة على الإنتاج

ينص قانون الطلب على العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكميات المطلوبة منها فإذا زاد السعر قلت الكميات المطلوبة والعكس صحيح

كما ينص قانون العرض على العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة والسعر فإذا زاد السعر زادت الكميات المعروضة وإذا قل السعر نقصت الكميات المعروضة

ويتوازن السوق عندما تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة عند سعر معين يسمى سعر التوازن . وفي هذه الحالة يكون سعر التوازن هو السعر العادل الذي يرضى طرفي المبادلة (العارضين (البائعين) والمستهلكين) وإذا زاد الطلب يرتفع السعر ويزيد العرض وإذا زاد العرض يقل السعر ويرتفع

الطلب لذلك فان آلية سوق المنافسة الكاملة هي التي تحدد السعر العادل للطرفين ولا يوجد اى مبرر للتدخل في الأسعار في هذه الحالة (اليد الخفية عند ادم سميث)

وبجانب تحديد السعر العادل لطرفي المعاملات في السوق فان المنافسة بين المنتجين تحفزهم على تجويد الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد لي تخفيض تكاليف الإنتاج مع ضمان بيع ما ينتجونه بسعر التوازن السائد عليه فان سوق المنافسة الكاملة يتيح تحديد السعر العادل ورفع الإنتاج والإنتاجية في ان واحد

ذلك من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فان مفهوم المنافسة الكاملة أو الحرة يتطلب توفر عدة شروط قد لا يتاح توفرها على ارض الواقع أهمها :

١- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يؤثر بائع بمفرده أو مجموعة من البائعين على أسعار السوق فالبائعون هنا آخذين للسعر وليسوا صانعين له

٢- تجانس السلع التامة حتى لا يدعى بائع أن سلعته مختلفة عن الأخريات ولا ينطبق عليها سعر التوازن الذي يبيع به الآخرون

٣- توفر المعلومات عن ظروف سوق السلع ، الكميات المتوفرة وعدد الصفقات التي تتم ولا توجد أية معاملات تحت الطاولة كما يقولون

٤- حرية الدخول إلي والخروج من السوق وهذا شرط أساسي إذ يتيح للمنتجين دخول السوق وزيادة الإنتاج والبيع بالسعر السائد في السوق (سعر التوازن) مع خروج المؤسسات الخاسرة من السوق لتدنى مستوى إنتاجها وإنتاجيتها دون أن يؤثر ذلك على السوق

ومع حقيقة انفصال الاقتصاد الوضعي عن القيم والمعايير الأخلاقية والسلوكية واعتماد السلوك المادي للبائعين (العارضين) والمشتريين (المستهلكين) وظهور التشوهات الكثيرة في السوق مثل الضغوط

الاحتكارية والغش والخداع والفساد ومحاولات الكسب بأية طريقة والالتفاف حول القوانين لم يعد مفهوم المنافسة الكاملة سوى ترف أكاديمي لدى الكثيرون وصار نظام السوق في الاقتصاد الوضعي منحازا لتحقيق رغبات الأغنياء على حساب الفقراء وذلك بتوجيه الموارد لتوفير السلع الكمالية على حساب ضروريات المجتمع وحاجاته وإن الأثمان التي يعكسها السوق لا تعكس المنافسة الحرة وميزاتها في تحديد الأسعار العادلة وزيادة الإنتاج ولذلك يبرر التدخل من الدولة في الاقتصاد لضبط الأسواق

ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير حرصا منه صلى الله عليه وسلم على عدم أكل أموال الناس بالباطل أو غبن البائع أو المشتري لكن زمانه صلى الله عليه وسلم كانت للسوق ضوابط ذاتية وخارجية وقيمية تؤدي إلى تعادل قوة المشتري والبائع الأمر اللازم لتحقيق السعر الأمثل أو السعر العادل كما يعرفه علماء الاقتصاد الإسلامي

ﷺ فالسوق في عهده صلى الله عليه وسلم وصدر الإسلام مبرأ من الغش والخداع والاحتكار وانتم اعلم بالأحكام في هذه الأحوال

ﷺ سوق المنافسة الاحتكارية

ونظرا لما ورد عن صعوبة توفر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق السائدة في العالم وانفصال الاقتصاد الوضعي عن القيم والرقابة الذاتية والبعد عن شروط المنافسة الكاملة فان الأسواق في العالم الآن هي أسواق ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية وهو نظام اقرب للواقع المعاش وفي ظل التدخلات والتشوهات التي تمارس في الأسواق لا تحدد الأسعار في هذه الأسواق وفق تفاعل عوامل العرض والطلب تلقائيا كما في المنافسة الكاملة ويسمي هذا السوق بسوق المنافسة الاحتكارية لان البائعين يتنافسون على جذب العملاء وتحقيق الأرباح ولكنها منافسة احتكارية لان كل منتج يتفرق للسلعة الواحدة يحاول أن يسوقها على انه لا بديل لها وهذا هو مفهوم الاحتكار منتج / بائع واحد لسلعة ليس لها بدائل وتختلف درجة الاحتكار في هذا السوق عن الاحتكار الكامل في انه للسلع هنا بدائل قد تكون قريبة أو بعيدة ويقصد بالبدائل تلك السلع التي تشبع رغبة متقاربة مثلا الصابون وأنواعه المتعددة إذ يحاول كل من منتجي تلك

الأنواع أن يقنع المستهلك أن سلعته في الواقع لا شبيه لها وسادت الإعلانات الخادعة وانتفى توفر المعلومات للجميع في السوق

وفي سوق المنافسة الاحتكارية لا تحدد عوامل السوق السعر تلقائياً بل يحدد السعر المنتج/ البائع وهناك عدة وسائل للتسعير في هذا السوق أهمها البيع بسعر التكلفة+هامش الربح وهنا المشكلة فالتكلفة قد تكون كبيرة لإهدار الموارد وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل بالإضافة تقدير هامش الربح وفي هذا السوق تعرض السلع بالأسعار التي يحددها البائع وإذا كانت تلك الأسعار عالية في نظر المستهلك ربما يلجأ للبدايل الأخرى ولكن المشكلة هنا هي مستوى "الغالي" وكيفية تحديده.

سوق الاحتكار:

في سوق الاحتكار يكون هناك بائع واحد لسلعة ليس لها بدائل في السوق كان يحتكر فرد إنتاج وبيع سلعة معينة فيمكنه أن يحدد السعر ويحاول المحتكر أن يقلل الكميات المنتجة حتى يخلق ندرة في عرض السلعة فيضطر المستهلكون لشرائها بالسعر الذي يحدده لذلك فإن الاحتكار يؤدي إلى إنتاج كميات أقل بتكلفة أكبر يتحملها المستهلك مضطراً. وخطر أنواع الاحتكار يكون في السلع الضرورية إذ أن مرونة الطلب عليها متدنية مما يزيد العبء على المستهلكين. ولا يسمح المجال بتناول الاحتكار وأنواعه وأسبابه بمزيد من التفصيل¹.

الاحتكار وأنواعه

وقد نهي الإسلام عن الاحتكار كما جاء في الحديث الشريف ما معناه أن من احتكر حكره ليغلي بها على الناس فهو ظالم

وبدون تناقض مع ما جاء أعلاه في النهي عن الاحتكار وأثاره الاقتصادية السالبة إلا أن هنالك بعض المشاريع الإنتاجية بالضرورة لا تحتل أكثر من مشروع واحد لطبيعتها أو لكبر حجم الاستثمارات المطلوبة لها مما يبرر قيام الدولة بها مع تخفيض أسعارها (ربما بأقل من سعر التكلفة) دعماً للمستهلك فلا

ضير من احتكار القطاع العام لمثل هذه المشروعات مثل الكهرباء والمياه بما في ذلك من تفاصيل حول أداء تلك المشروعات تحت احتكار الحكومة أو القطاع العام هذا النوع من الاحتكار الطبيعي يتطلب إدارة ورقاب لصيقه

أيضا في حالة الاحتكار القانوني الذي يشجع على الابتكار وزيادة الإنتاج فيمنح القانون المخترع احتكارا قانونيا لفترة يحددها القانون حتى يسترد المخترع أو المنتج تكاليف البحث والدراسة التي تكبدها ومن بعدها يصير الاختراع متاحا للجميع دون احتكار

دور الدولة وتدخلها لتحديد الأسعار:

واحسب أن المنادين بتدخل الدولة لتسعير السلع يعنون صراحة تخفيض الأسعار ومع التسليم بأن للدولة دور أساسي في ضبط الأسواق والتسعير في بعض الحالات كما سيرد خلال السياق يثور تساؤل هام من الناحية الاقتصادية والعملية عن آلية هذا التسعير وهل المقصود بذلك تخفيض الأسعار لكل (ملايين بل بلايين) السلع بقرارات إدارية وهل ذلك ممكن من الناحية العملية. حقيقة هنالك ظروف وحالات تبرر تدخل الدولة لحماية المستهلك بفرض سقف سعري بل وحماية المنتج بفرض أرضية سعريه وفي الحالتين يلزم اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية مصاحبة لتلك القرارات حيث تتوقف آلية السوق

إن تخفيض سعر أية سلعة يعنى حسب قانون الطلب زيادة الطلب على هذه السلعة كما أن خفض سعر السلعة يعنى انخفاض العرض مما يشكل عجزا في الطلب على تلك السلعة ينبغي معالجته إداريا ولا يمكن أن تتوقع أن تقوم الحكومة بإجراء التسعير على كل السلع

إن الاتجاه الصحيح لمعالجة ظاهرة تفاقم مستوى الأسعار العام لكل السلع يقتضي معالجة الأمر من خلال الجانبين الطلب والعرض أى المستهلكين والبائعين بل إن الحل ينبغي أن يكون على أساس التحليل الكلي لموازنة جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي.

دور الدولة في ضبط الأسعار:

في رأيي أن الحل الجذري لمكافحة التضخم أو تفاقم الأسعار يكون بالآتي:

١- ضبط السوق وتطهيره من مظاهر الانحراف والغش والخداع والتدليس وتهيئة السوق ليقوم بدوره التلقائي في تحديد قيم السلع

٢- وضع المواصفات للسلع والمتابعة اللصيقة لتطبيقها بكل دقة ومعاقبة المخالفين بالقانون

٣- وضع القوانين وتطبيقها لمحاربة الاحتكار والفساد والرشوة والمحسوبية والنظر في تطبيق نظام المحتسب والقوانين المنظمة لمراقبته للأسواق وسبل تطبيقها

ولكن الدور الأساسي للحكومة في هذا الشأن ينبغي أن يكون تبني السياسات المالية والنقدية التي تدعم زيادة الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب للاقتصاد السليم الذي يتسم بما يأتي²:

١- معدل نمو جيد

٢- معدل توظيف مرتفع

٣- كبح جماح التضخم

٤- استقرار قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا (استقرار سعر الصرف)

٥- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع التقلبات الاقتصادية

وسوف يأتي الحديث عن دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاقتصاد السليم لاحقا.

مطالبة الدولة بالتسعير:

وعودة للسؤال المباشر عن قيام الدولة بالتسعير يبدو أن ذلك ممكن في نطاق ضيق جدا مثل توفير السلع الضرورية مثل الخبز والأدوية بسعر محدد يسمي بالسقف سعري على أن يؤخذ في الاعتبار أن ذلك يلزم أن تصاحبه إجراءات إدارية إذ أن السعر المخفض يعنى زيادة الطلب وقد يفتح مجالا لي كثير من التحاوزات والفساد

كما يمكن أن يتم التسعير وفق برنامج دعم تقدمه الدولة حتى لا يضار البائعون / المنتجون ولكن لا اعرف آلية تمكن من إجراء تسعير لكل السلع .

وخلاصة الأمر انه يجوز للدولة النظر في تسعير بعض السلع الضرورية مع اتخاذ الإجراءات الإدارية لمعالجة هذا الوضع أو تقديم دعم لتلك السلع وذلك أيضا يتطلب إجراءات إدارية معقدة وبضغط على موازنة وإمكانيات الدولة الحل الجذري

ولتوفير الحل الجذري لمجابهة ظاهرة تفاقم الأسعار المعاشة أرى أن التوجه الاقتصادي ينبغي أن يتناول جانبي العرض والطلب وكيفية زيادة الإنتاج إذ أن المشكلة برمتها تتمثل في زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي مما يفرز مثل الحالة التي نحن بي صدها

ففي جانب العرض (الإنتاج) ينبغي تطهير السوق من الضغوط الاحتكارية والفساد والغش والخداع كما تتيح المنافسة الكاملة وفق ما جاء أعلاه السعر العادل للمنتج وتخفيفه على الاستخدام الأمثل للموارد في الإنتاج بحيث يوفر أكبر قدر من السلع والخدمات وبأقل التكاليف وبذلك يحقق أرباحا بالبيع بالسعر الذي يحدده السوق.

وفي جانب المستهلك فانه يتوجب أن يكون سلوك المستهلك الاقتصادي الراشد بتحقيق أكبر قدر من الإشباع في حدود دخله وإمكانياته دون إسراف أو تبذير ولكن للأسف يلاحظ من واقع الحال أن السلوك الاستهلاكي لمعظم المستهلكين قد ركب موجة جنون الاستهلاك والتفاخر والإسراف والتبذير

وذلك لغياب القيم التي تدعم ترشيد الاستهلاك وتوفير الموارد النادرة لتمويل مشاريع تنمية تؤدي إلى زيادة الإنتاج (العرض)

إذن لابد من النظر في سبل زيادة الإنتاج من جهة وترشيد الاستهلاك من جهة أخرى وهذا هو في نظري السبيل الوحيد والمستدام لحل الضائقة التي نعيشها

لذلك فإن الإجابة على السؤال عند تدخل الحكومة بالتسعير ينبغي أن يكون لسلع محددة ضرورة حماية للمستهلك بفرض سقف سعري مع الإجراءات التي تدعم فعالية هذه القرارات حتى لا نفتح بابا للفساد والفضول وكذلك بفرض أرضية سعريه لحماية المنتج أيضا مع الإجراءات الإدارية والمراقبة اللازمة للسوق

أما عملية التسعير الاقتصادية الشاملة لكل السلع فلا توجد آلية لتنفيذها في اقتصاديات السوق أما في الاقتصاد الموجه أو النظام الاشتراكي فإن الإنتاج وحجمه ومكوناته وطرق تحقيقه وأسعار المنتجات لا تحدد أصلا من خلال تفاعل العرض والطلب وإنما من خلال الخطة المركزية³.

وبالنسبة للمبادرات الحالية تحت شعار الغالي متروك ومع تقديرنا لدوافعها بأنها لا تبدو وسيلة عملية لخفض الأسعار ورأيت أن تنصب هذه الجهود لترشيد الاستهلاك وأن يتغير شعار الحملة لتكون ترشيد الاستهلاك لتحقيق التنمية وزيادة الإنتاج

وبالنسبة للحل الجذري لظاهرة تفاقم الأسعار الراهنة فيكون الحل بالسياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتهيئة المناخ لتعافي الاقتصاد

السياسة النقدية⁴:

للم تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتوفير المناخ المالي والنقدي المحفز والداعم لتحقيق الوضع الاقتصادي السليم وخصائصه .

للبنك المركزي سياسات انكماشية تقلل من حجم عرض النقد حتى يقل الطلب على السلع فتتخفض الأسعار (وفي هذا الموضوع تفاصيل كثيرة لا يسعها المجال ولكن ليس من بينها حظر السحب علي الودائع تحت الطلب لدى البنوك والموضوع ذو شجون) .

ويتم إدارة عرض النقد بأدوات السياسة النقدية مثل النسبة النقدية وعمليات السوق المفتوحة على نحو ما هو معروف في التحليل الاقتصادي

وأما الأداة الأخرى المتاحة للسلطات فهي الإشراف على الائتمان في النظام التقليدي أو التمويل المصرفي في النظام الإسلامي ليس فقط من ناحية الحجم ولكن توجيه الائتمان إلى النشاط الإنتاجية والتنمية وذلك بتقليل التمويل الاستهلاكي وتخفيض حجم الاستهلاك وفي ذات الوقت تمويل مشاريع التنمية لزيادة الإنتاج فإذا انخفض الاستهلاك وزاد الإنتاج تنخفض الأسعار حسبما أوردنا أعلاه⁵ .

أما في جانب السياسات المالية فيكون دور الدولة هو :

تبنى الخطط الائتمانية الشاملة والمتوازنة والمستدامة إذ أن ذلك في الاقتصاد الإسلامي على وجه الوجوب وليس الاختيار

زيادة الاستثمار الحكومي في مشاريع البنى التحتية وتقديم الخدمات بطريقة متوازنة ليس في المدن على حساب القرى وليس في العواصم على حساب الأقاليم

جعل القطاع العام رائدا في إدارة وتشغيل أملاك الدولة بتطوير قطاع البترول والتعدين ووضع الخطط المدروسة ودراسات الجدوى في كل المجالات التي تكون للسودان ميزات نسبية فيها⁶ .

لـ تبني سياسات سكانية داعمة وتقديم الخدمات الأساسية في الأقاليم حتى تتوقف
الهجرات الداخلية ويبقي المواطنون في مناطقهم بعد توفر الخدمات خاصة في مجال
الزراعة لما لذلك من ميزات في تشغيل هؤلاء المواطنين ومساهماتهم من جهة وخفض
معدلات البطالة ومحاربة الفقر من جهة أخرى

لـ ترشيد الصرف الإداري للحكومة وضبطه بالقوانين الصارمة⁷.

لـ تقديم الدعم لتشجيع الإنتاج والمنتجين ومن ذلك الاستفادة من خدمات خريجي
الزراعة في إصلاح الأراضي وتمليكهم لها لزيادة الإنتاج

لـ جعل الموازنة العامة برنامجاً للحكومة لتحقيق أهداف الموازنة وإصلاح النظام الضريبي⁸.

لـ محاربة الاحتكار بشتى صوره ومحاربة الفساد وسوء استخدام المال العام

الخاتمة:

الأصل في اقتصاديات السوق هو الحرية الكاملة لتفاعل عوامل العرض والطلب دون تدخل من
الدولة إلا لضبط السوق وتطهيره من الانحراف والظواهر السالبة مثل الاحتكار والغش والخداع

أن سوق المنافسة الحرة يؤدي إلى تحقيق السعر العادل ويحفز المنافسة لتجويد السلع وتخفيض
تكاليف إنتاجها وبذلك يزيد الإنتاج وتنخفض الأسعار حسب قانون العرض والطلب

لا تتاح آلية للدولة لتحديد أسعار كل السلع (تخفيضها) كما يدعو المستهلكون إليه ولكن يجوز
للدولة إذا رأت انحرافاً في السوق أو عمليات احتكارية أن تدعم أسعار السلع الضرورية أو تحدد سقوفاً
للكل السلع مع اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة المصاحبة لذلك حتى لا يستغل المستهلكون انخفاض
الأسعار لزيادة الاستهلاك

أما بالنسبة للمبادرات المطروحة لمقاطعة السلع غالية الثمن ومع تقديرنا لدوافعها ولكن تعترضها صعوبات عملية من ناحية التنفيذ مما يحد من فعاليتها ولكن يمكن أن يحول شعار تلك المبادرة إلى " نحو سلوك استهلاكي راشد " وذلك بترشيد الاستهلاك للحصول على المنافع الحقيقية

على البنك المركزي أعمال أدوات السياسة النقدية لترشيد الاستهلاك وتوجيه الائتمان المصرفي إلى النشاط الإنتاجية والتمويلية

لتحقيق دور الدولة في زيادة الإنتاج الحقيقي وخفض الأسعار ينبغي اتخاذ السياسات الداعمة لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة وذلك وفق ما ورد أعلاه

يبدو أن كل النقاط والأفكار الأساسية المطروحة في هذه العجالة تحتاج إلى تحليل أعمق وتفكير ناقد حتى يمكن وصفها في شكل توصيات للتنفيذ وهذا ما أرجو أن تحققه هذه الندوة والمشاركون فيها.

- ¹ عمرالصقر .(2003). *العملة وقضايا اقتصادية معاصرة*. الإسكندرية، القاهرة :الدار الجامعية.
- ² فرج شعبان(2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000 – 2010، أطروحة دكتوراه علوم تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص92.
- ³ علي مسعودي (2019)، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة ورقلة ، ص67.
- ⁴ حمد ب&،.، باصور، ك. (2024). دور ميكانزمات الساسة النقدية في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1990-2023، *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات* , المجلد 09، العدد: 01 ص ص: 155-186 .
- ⁵ حمد ب&،.، باصور، ك. (2024)، مرجع سبق ذكره.
- ⁶ بسام بن عبد الله البسام (2019)، إدار المالية العامة حوكمة وتخطيط مالي، دار الفجر لنشر والتوزيع، القاهرة، ص32.
- ⁷ محمد مصطفى سليمان (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص15.
- ⁸ بسام بن عبد الله البسام (2016) ، الحوكمة في القطاع العام، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، ص21.